الثورة
www.althawranews.net
الأحد 24 شعبان 1435هـ 22 يونيو 2014م العدد 18112
Sunday : 24 Shaban 1435 - 22 June 2014 - Issue No. 18112

(الحلقة3)

قوادم وخوافي

أ.د.عمر عثمان العمودي

التعبير عن المطالب الشعبية بالوسائل غير القانونية وغير العادية

إذا زادت هموم الشعب وطغيت المظالم على مجمل أوضاع البلاد المختلفة فإن الناس سيبتعدون عن وسائل التعبير العادية والقانونية ويلجأون مضطرين إلى الوسائل غير العادية وغير القانونية مثل :السخط العام والاضطرابات والمظاهرات والاعتصامات وإلى العنف والإرهاب والتخريب ..الخ وصولاً إلى الثورة الشعبية التي يحدد بها السعي إلى إسقاط النظام السياسي واستبداله بنظام آخر أكثر عدالة وإنصافا لهم سياسياً ودستورياً واجتماعياً ويكون النظام السياسي بسلطاته وأجهزته وآلياته وبقيادته السياسية والإدارية العاجزة والقاصرة هو المعول الأول والأخير .

وأكثر اضطرابات وثورات شعوب العالم الثالث سببها المحوري وفي المقام الأول هو عجز نظمها السياسية المختلفة وغير العصرية وقصور قياداتها السياسية والإدارية عن القيام بدورها المطلوب كفاءة وقدرة وأمانة ومسؤولية .

وأغلب دول وشعوب العالم الثالث تعاني من العديد من المشكلات والمعضلات المعقدة والمركبة والمتراكمة مثل : مشكلة أو أزمة المشاركة بمعنى حق المواطنين المؤهلين والقادرين على المشاركة في مختلف شؤون بلادهم السياسية والإدارية والاجتماعية فهذا الحق لا يمارس قولاً وفعلاً وعلى أرض الواقع لأن الانتخابات العامة أهم صور المشاركة بلا ضمانات تحميها وهي في الغالب شكلية ومحددة التوجهات والنتائج لصالح الحكام ,وتفتقر مجتمعاتها السياسية للشرعية الحقيقية لأن شرعية الحكم لا تستمد من رضا وطاعة وتأييد المحكومين ولا تقوم على الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم ؛وهناك مشكلة وأزمة التكامل القومي فأغلب هذه الدول بسبب ضعف مواردها المادية وفساد حكوماتها ينحصر دورها الإصلاحي والتنموي في نطاق ضيق في العاصمة وبعض الحواضر المهمة للحكم مع ترك الجانب الأعظم من البلاد والشعب فريسة للجوع والتخلف والأمية والقهر وقصور الخدمات الاجتماعية كما ترتبط بهذه المشكلة مشكلة أخرى ترتبط بقصور التغلغل والاختراق الإداري مثل أجزاء البلاد أمنياً وعسكرياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وهذا الأمر يولد الفراغ الذي تسعى إلى استغلاله جماعات وبؤر الحركات السرية الدينية والسياسية والانفصالية وهذا يهدد سيادة وأمن البلاد ووحدة أبنائها الفكرية الوطنية ؛ناهيك عن ضعف بناء الدولة على مستوى المؤسسات وسيادة النظام والقانون بالإضافة إلى مشاكل تسارع النمو السكاني ومشاكل الإرهاب ومشاكل ثانوية أخرى .

المهم كيف تتحقق أهداف الثورة والتغيير إلى الأحسن والأعدل؟ وكيف يتم تقصير مرحلة الانتقال حتى لا تطول المدة وتكثر المشاكل ؟!

عبدالرحمن مراد

قلق المرحلة والتطورات

يبدو المشهد السياسي قلقاً ومتوتراً ودالاً على حالات التضاد والتنافر بين أربابه وحالات التربص والخوف عند كل طرف سياسي عن الآخر وفي الغالب الأعم أن الأجواء المشحونة بمشاعر الخوف والقلق والتربص لا تفضي إلى الانتقال الآمن والسليم ولكنها لا تزيد المتنافرين إلا بعداً, ولن تزيد المتربصين إلا خوفاً وقلقاً وفي تلك المناخات تتعثر حركة المجتمع من خلال اتساع دائرة الصراع المدمر للبنى النفسية والاجتماعية وتصبح القضية الانتقالية أكثر تعقيداً وكلما طال الأمر على مصفوفة المخرجات الوطنية لمؤتمر الحوار الوطني قلت فرص الانتقال وتعذر تنفيذ المخرجات فالحالة الوطنية تحتاج إظهار حسن النوايا من كل الأطراف وتحتاج حوارا مضاعفاً, فالحوار يعمل على تقريب ما تباعد وهو حالة مستمرة لتصحيح تصوراتنا ومعتقداتنا الخاطئة ولذلك فالقول بالحوار كآلية مثلى للخروج والانتقال لابد أن يصبح سلوكا ومنهجا لا أن يظل قولا أو شعارا سياسيا, ويبدو من خلال تموجات المشهد السياسي أن الحوار لم يكن هما وطنيا بل كان شروط مرحلة أو مقتضيات مرحلة وبمجرد التوافق على مخرجاته أصبح تاريخا تربطنا به سوى الذكريات التي عشناها في أروقته وقاعاته وهو الأمر الذي يجب مراجعته بمسؤولية وطنية وأخلاقية وتاريخية, فالحوار الذي ارتضيناه وتوافقنا على مخرجاته يتطلع أبناء اليمن أن يتحول إلى واقع والكل معني بتنفيذ بنوده ونصوصه وموجهاته بدءا من تفاعل جماهير الشعب ومرورا بخلق الوعي والتذكير بالمخرجات من قبل قادة الرأي والمنظومة الإعلامية وانتهاء بالمؤسسات الرسمية فالمخرجات لم تكن اعتباطا ولكنها كانت حالة توافقية وطنية استوعبت كل الطيف الثقافي والاجتماعي والسياسي وبما يحقق القدر الكافي من التوافق والتناغم ويحدث الانسجام ويعمل على خلق منظومة جديدة من العلاقات قائمة على أسس ومنطلقات التعايش والعدل والسلام والتعدد والتنافس الأيجابي الذي يصب في مصلحة الجماهير اليمنية العريضة وينأ بنفسه عن التمترس حول الذاتية والفردية التي نجدها في كل القوى والأطراف السياسية دون استثناء بدليل أن تفاعل كل الأطراف والقوى والأحزاب مع مخرجات الحوار الوطني لم يكن تفاعلا ايجابيا وظل خطابها الإعلامي وخطابها السياسي يحوم حول الحوار ولا يلامس مضامينه فلا نكاد نجد حزبا أقام ندوة أو مهرجانا خطابيا أو نشاطا توعويا بهدف تحقيق الإلتفاف الجماهيري الذي يفرض ضرورة تلك المخرجات على التوجه والقرار السياسي.

لقد قلنا بالمظلوميات على الجنوب وعلى صعدة واتساع دائرة تلك المظلوميات بطول الأمد والتأجيل والتسويف ليس أكثر من جهود مضنية لتوسيع دائرتها, فكل مفسدة وراءها تسويف وتأجيل فالمعالجات الفورية والناجزة أقرب أثرا إلى النفس وأكثر تأثيرا في البعد الأخلاقي, وهي من تحدث التناغم في النسيج الوطني ولا أظن أننا كنا سنشهد كل تلك الاضطرابات والقلاقل الأمنية في ربوع اليمن, فالإلتزام الأخلاقي يبث في نفوس الناس روح الاطمئنان والسكينة والأمن, والتأجيل في أي أمر من الأمور غير محمود لأنه يفتح مجالا واسعا للتأويل ويوسع من دائرة الخوف والتربص وهو ما نراه اليوم, فالذين يتصارعون في أكثر من مكان وقعوا في دائرة الخوف, والخوف هو الباعث لكل تلك الصراعات العسكرية الميدانية أو السياسية التي تعيدنا إلى نقاط بعينها يفترض أننا تجاوزناها, ولا أظن أن كل الأطراف السياسية تدرك حساسية المرحلة وخطورتها ومن ظن أنها غنيمة فقد وقع في حسابات خاطئة وآنية وهو لا ينظر إلا إلى ظله الذي يصاحبه ولا يكاد يتجاوزه فالفشل من سمة المرحلة التي تقوم على التوافق والتي يحكمها الصراع وساهمت في تعطيل القانون الطبيعي, والجماهير كما هي طبيعتها لا تبحث كثيرا عن الأسباب ولكنها تريد أن تجد حاجتها وتنتصر لمن يلامس تطلعاتها ويحقق لها العدل والمساواة, فالتصورات الثقافية والتكوينات الذهنية قائمة على عناصر البطولة والمروءة والبطل الأسطوري الذي يسد الفروق الوجدانية والطبقية في التكوينات العامة النفسية والاجتماعية.

ونحن ندرك اليوم أن القضية الجنوبية لم تصل إلى حالة الاستقرار ومثلها قضية صعدة وما يتحرك على الأرض ليس إلا نتيجة منطقية لمقدمات حقيقية كان تعجيل تنفيذ الحلول سيكفينا هاجس الخوف الذي أصبح تهديدا حقيقيا لمضامين التسوية السياسية ويكاد أن يكون تهديدا حقيقيا للعملية السياسية برمتها وبقضها وقضيضها, وإذا طال بنا الأمد لا أظن أننا سنصل إلى حالة انتقالية حقيقية.

ما يجري على الأرض لا يجعلنا نطمئن على مستقبل اليمن إذ دلت التجارب في التاريخ القديم أو المعاصر على الانحراف في مسارات الاتفاق والتوافق, فحرب صيف 94م كانت هي الانحراف في التاريخ المعاصر الذي لم يكن له من سبيل سوى ما حدث ويحدث في اليمن فالانحرافات عن مسارات التسوية وسياقها العام حالات مدمرة للبنى الثقافية والحضارية ولا يمكنها أن تبتكر حلا أو تصل إلى طريق مهما أحدثت من إصلاحات فالذاتية تظل حاضرة بقوة اللحظة والمصلحة ودونكم التاريخ استخلصوا منه العبر.

ما يحدث اليوم في اليمن لا أراه إلا انقلابا ممنهجا على مخرجات الحوار وعلى الحالة الانتقالية والدولة المدنية المنشودة وعلى كل الأطراف التي تخوض صراع العودة إلى جادة الصواب وعلى المتربصين أن يعوا طبيعة المرحلة.

أيها الساسة..الأجنة في أصلابها ننتظر منكم لحظة صناعتكم للأمل..ننتظر منكم يمنا جديدا فكونوا عند مستوى المسؤولية الوطنية..وانتصروا لمخرجات الحوار الوطني.

فتحي الشرماني

Fathi9595@gmail.com

يفعلون ما يستحي منه إبليس!!

قمة النذالة وغاية القبح هي خلاصة ما يمكن أن يوصف به ذلك الفعل الرخيص المتمثل بجريمة (تسريب امتحانات الشهادة الثانوية) لهذا العام الدراسي ..إنه سلوك لا يقوم به إلا همج رعاع اعتادوا أن يكيدوا للوطن ويعيقوا سيره ويكبحوا جماحه كلما أراد أن ينهض من عثرته.

الحديث عن مثل هذه الجريمة التي تطال أمننا القومي هو حديث عن شلل فاسدة تغتال شعبًا قوامه أكثر من 25 مليون نسمة, وهي عصابات تعيش قمة عنجهيتها وغرورها, فلم تبال اليوم وهي تفعل ما فعلته بأنها تحبط ما يَزيد عن 240 ألف طالب وطالبة من حقهم ومن حق المجتمع كله أن يخوضوا عملية امتحانية مضبوطة في موعدها المحدد والخروج بنتائج صادقة, ولكن هذا حال أي شعب تنخر فيه عصابات الفساد وتمارس فيه ما تريد بدون رادع من ضمير أو خوف من حساب؛لأن يعلمون أن (الاتصال من فلان) سينقذ الموقف في الأخير ويحل المشكلة, ويخرج المجرم ظافرًا منتصرًا.

إن اليد التي سرقت الامتحان وسربته هي اليد التي ترتشي لتسرق دفاتر الإجابة وتذهب بها إلى البيت لكتابة الإجابة عليها أو تستبدلها بدفاتر أخرى, وهي نفسها اليد التي تضرب أبراج الكهرباء وأنابيب النفط وتهرّب المحروقات لتتاجر بها, وهي نفسها اليد التي تتلاعب بكشوفات المنح وكشوفات الأوائل وكشوفات الوظائف, وكشوفات توزيع المعلمين على المدارس...إلخ, هي يد واحدة لتنين اسمه (الإفساد الممنهج لحاضر اليمن ومستقبله منذ زمن), وإن اختلفت الوجوه وتباينت الأهداف الفرعية, فالغاية الكبرى واحدة.

البعض يقول: إن تسريب الامتحان ظاهرة نشهدها كل عام ولكن لا تفوح رائحتها المنتنة كما فاحت في هذه المرة, وآخرون هناك عصابات تفعل من الفظائع ما لا يمكن تصديقه..ونحن نقول: كل شيء جائز, فكثير من مؤسساتنا منكوبة بشلل تفسد كل شيء؛ لأنها فقدت كل معاني الإنسانية والوطنية والضمير والأمانة, وتصنع ما يمليه عليها مطامعها أو أبالستها.

تخيلوا كم يكون شعور طالب متفوق بالقرف واليأس وهو يجد أن جهده يذهب هباءً؛لأن هناك من يتسرب له الامتحان أو ربما هناك من تُعطى له الدرجة التي يريد, ليحصل بموجبها على المنحة التي يريد, وليذهب المجتهدون والنوابغ وأهل الجدارة إلى الجحيم!!.

أولئك الأذكياء من البنات والبنين الذين يقضون أيام العطلة الصيفية في الدراسة وهضم المناهج قبل أن تبدأ الدراسة النظامية, وإذا بدأت تعلموا وازدادوا فهمًا وهم يتجهزون للمنافسة على أقوى المعدلات ومن ثم مواصلة الدراسة لأخذ الشهادات وخدمة وطنهم .. هؤلاء الأذكياء والعباقرة الذين يخططون للمستقبل بعناية لماذا يُحبَطون؟ ولماذا هناك من يريد أن يفسد عليهم أحلامهم بجرائم تسريب الامتحانات أو تسهيل عملية الغش, أو ربما إفساد عملية التصحيح؟

هكذا إذن هو مستقبل أجيالنا, فلا يزال تحت رحمة (مغول) العصر الذين يحرقون كل شيء يمرون عليه.

الآن الطلاب في حالة استياء بالغ, وكل الوجوه تتطلع إلى ما سيقوله القضاء بحق من أجرم وعبث وتمادى وأفسد ..وإلا فإن الشباب لا ينبغي أن يسكتوا عن هذه الفعلة النكراء التي كادت لهم, ونالت منهم ..ولا نامت أعين الجبناء.

خالد القارني

ثمن الحقيقة

من المفارقات العجيبة في عصرنا هذا أن تعيينات المناصب العليا والمتوسطة وحتى الدنيا تعتمد في أغلبها على توازنات مناطقية أو مصلحية نفعية أو انتماءات فكرية وسياسية دون النظر إلى أية معايير علمية وفنية تخصصية .والمضحك في هذه المفارقات أننا نرى بعد صدور قرارات التعيينات تسابقا محموماً على وسائل الإعلام لنشر السيرة الذاتية لهذا الوزير أو الرئيس أو ذاك.

نظل نقرأ ونحصي عدد الشهادات التي حصل عليها كم لو أن صاحب القرار اشترط عليهم إحضار كل هذه الشهادات حتى ينالوا ثقته..الشهادات المعروضة في الإعلام لم تترك مجالا من مجالات الحياة إلا ولذلك الوزير أو الرئيس شهادة خبرة أو مشاركة بما فيها رخصة قيادة السيارة "المونيكا" الجديد المصروفة له و شهادة تنظيم الاجتماعات ودخول "اللفت" والجلوس على كرسي المكتب وشهادة ربط الكرفتة.

وبالتالي أصبحت الشهادة مجرد شيء كمالي في حياة هؤلاء الأشخاص تضفي عليهم مزيداً من الشهرة والتلميع وهذا إفراغ خطير لمضمون ولأهمية الشهادة العلمية غير المزورة في بناء الدول والشعوب..

وفي هذا السياق لاحظنا خلال العقد الأخير هرولة المئات بل الآلاف من اليمنيين للحصول على شهادات عليا في أغلبها شهادات غير شرعية ولا تمت بصلة لحاملها ولعل فضائح الجامعات التي تمارس هذا النوع من التجارة معروفة وكتب عنها الكثير بما فيها جامعات مشهورة في دول متقدمة وكبرى.

ما نريد أن نصل إليه هو أن مصيبة هذه البلد تكمن في هذا النوع من السياسة التي لا ترى فيها توزيع المناصب في الدولة الا من زاوية واحدة هي الاحتفاظ بالسلطة وحمايتها من السقوط والاستحواذ على عائداتها بين قاعدة الهرم ورأسه.ولهذا يظل الشعب ينتقل من أزمة إلى أخرى.

إن هذا النمط في إدارة الدول يكون على حساب ضياع دولة "النظام والقانون" كمفرز من مفرزات سياسات اللعب على التناقضات واللعب على الزمن واللعب على صراع الأضداد واللعب على تحالفات المصالح الآنية وغير المشروعة وكلما أوغلت في استخدامها كلما زادت بعدا عن دولة النظام والقانون.

لو أننا أرسينا معايير الكفاءة والخبرة والتخصص والوطنية بعيدا عن اية انتماءات أخرى في اختيار مسؤولينا لكنا في غنى عما نحن فيه اليوم من الأزمات الاقتصادية والسياسية.

وهذه هي رغبة المواطن البسيط الذي لا يعنيه من تكون وما تحمل من شهادة لانه يبحث عن خدمة يريد حصول عليها بأسهل الطرق وبأقل التكاليف لا يعنيه اسمك شكل لونك على الاطلاق.

للأسف اننا لا زلنا بعيدين عن هذا النضوج الاداري رغم اننا نعيش فترة ما بعد ثورة خرج الناس فيها مطالبين بمعالجة هذه الاخطاء المنهكة لجسم دولة وبنيانها.

ويبقى المواطنون ينتظرون أن يأتي التغيير بالأفضل خاصة على الصعيد الاقتصادي والخدماتي وهناك شخصيات اقتصادية معروفة بخبراتها ونزاهتها ونجاحاتها خلال عقود مضت على يدها ادخلت لهذا الوطن الكثير من الاموال والمساعدات الدولية بفضل ما تمتلكه من علاقات صداقة مع كثير من الدول والمنظمات المانحة لليمن لكن الفساد ورموزه ما زالت تحقق انتصاراتها في ظل عملية التغيير الجديدة الشاملة في بلادنا وهذا يبعث على الاحباط لأي تفاؤل بالأيام القادمة.خاصة واليمن تقف على مفترق طرق وتتطلب إجراءات عاجلة يجب اتخاذها لمعالجة ازمة الاقتصاد الكلي القائمة والتأسيس للنمو على الأمد البعيد، وهنا اذكر تحذيرات الاستاذ احمد غالب رئيس مصلحة الضرائب سابقا_ الذي بالمناسبة صدر قرار تغييره يوم عودته من الخارج من رحلة علاجية شفاه الله_ حين حذر من استمرار السياسة الاقتصادية ودعا إلى إجراءات علاجية سريعة لتسوية حسابات الموازنة التي ستمكن الحكومة من توفير الخدمات العامة التي ينتظرها الشعب.

محمد راجح سعيد

أهمية ترشيد الخطاب الإعلامي

يلعب الخطاب الإعلامي دورا مؤثرا في الحياة العامة ولذلك فمن الأهمية بمكان ترشيد الخطاب الإعلامي خاصة في الدول التي تنتهج العملية الديمقراطية ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يكون للخطاب الإعلامي دور ترشيدي تصب مصلحته للوطن قبل الأحزاب والتنظيمات ومختلف الحياة السياسية في المجتمع وإذا أمعنا دور الخطاب الإعلامي في بلادنا وخاصة بعد انتهاج بلادنا للنهج الديمقراطي الشوروي نراه للأسف الشديد ينصب في المماحكات السياسية بين الأحزاب المتشاحنة والمختلفة في رؤى قضايا المجتمع بينما لا يعير قضايا الوطن أي اهتمام وما شهدته بلادنا من مماحكات سياسية قبل ثلاثة أعوام كادت تؤدي إلى حرب أهلية طاحنة كان للإعلام للأسف الشديد دور في تأجيج الخلافات الحزبية والقبلية باستثناء الإعلام الرسمي الذي همه الوحيد هو مصلحة الوطن العليا ولهذا اتسم نهجه الإعلامي بالاعتدال وعدم تأجيج الأحداث.

إن اليمن عندما نهجت النهج الديمقراطي كانت تأمل أن لا يصل التأجيج الإعلامي إلى هذا الحد المفرط وتؤكد هنا أن الإفراط في تأجيج المشاحنات والخلافات الحزبية وهي أمور لا تخدم قضايا الوطن العليا بل تخدم حزبا بعينه وتنظيما بعينه وقبيلة بعينها مع العلم أن الوطن هو الأحوج لمثل هذه الأمور.

إن اليمن عندما نهجت النهج الديمقراطي لا يعني أن تترك الأمور في حالة تسيب ولهذا فقد نادت الدولة مرارا وتكرارا أن على صحف الأحزاب والتنظيمات أن لا تعمل على تأجيج الأحداث وكذلك الدخول فيما بين الأحزاب من تأجيج إعلامي تكون نيتجته مدمرة للبلاد قبل أن يكون مدمرا للأحزاب والتنظيمات بنفسها ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن الأحزاب والتنظيمات التقليدية والحضارية للعمل الديمقراطي وأن لا تعمل على تأجيج الأحداث بقدر ما تعمل على معالجة المشاكل بطريقة عملية وحضارية بحيث يعطي العملية الديمقراطية واليمن زخما خاصا يتسم بالعمل الديمقراطي الرصين وفقا للمثل القائل: "لا ضرر ولا ضرار".

محمد غبسي

التعليم أحقٌّ بالطوارئ

لجوء الطلاب للغش الجماعي لا يعني بأنهم فاشلون ولا بأنهم مهملون أو متغيبون...بل يعني ويشير إلى كذبة كبيرة ويؤكد عدم وجود تعليم في الواقع ولو بنسبة متدنية..!

وما مشاركة الآباء وانخراطهم في هذه الظاهرة إلا تعبير حقيقي عن خطأ فادح في العملية التعليمية برمتها ،ولا أعتقد بأن أي إنسان عاقل أو حتى نصف عاقل قد يذهب مع ابنه الى مركز الإمتحان و يحاول بكل الوسائل مساعدة ابنه، لو كان هناك أي تعليم يذكر قد تلقاه ابنه طيلة العام الدراسي !

صدقوني عملية التسريب ليست سوى نتيجة بسيطة ولا تستحق هذه الجلبة المؤقتة التي ستنطفئ بعد أيام معدودة فنحن بحاجة للبحث عن السبب الحقيقي للمشكلة التي ستلقي بظلالها على كل مناحي الحياة ،المشكلة التي تؤسس وتُشرع الغش والحيلة لأجيال كثيرة وتحيلهم إلى بشر ناقصين ومعاقين .

إذا كانت هناك حاجة لإعلان حالة الطوارئ فهي في حقل التعليم بشكل عام واستنفار كل الجهود من قبل الدولة والأسرة لإنتشاله من هذا الفخ الذي أصبح مُخزياً و مخيفاً ومرعباً أكثر من أي وقت مضى .

...وبعيداً عن السياسة و الحزبية وبعيداً عن ألعاب وصراعات الكبار أقسم بأن ظاهرة الغش الجماعي.

ولأسباب سياسية كثيرة أؤكد بأن المسؤولية لا تقع على عاتق الوزير لأنه فلان أو لأنه علان، فالمسؤولية كبيرة جدا من وجهة نظري وبحاجة للبحث الجاد والدراسة الحقيقية حتى نتمكن من تقييم المشكلة وتوزيع المسؤولية إنقاذاً لأبنائنا ،ولا يفوتني هنا أن أحيل القارئ الكريم إلى دراسة مهمة للباحث فارع المسلمي نشرتها السفير العربي بتارخ 28/8/2013م تحت عنوان " التعليم في اليمن :حقل طوارئ غير مُعلن " شملت كل جوانب التعليم وشخصت معظم السلبيات .

الخلاصة كلنا متورطون في هذه الجريمة آباءً وأمهات ،معلمين ومسؤولين ،والاعتراف بالخطأ أول بند في قائمة الحلول .